



جمعية البر الخيرية بالمحولة

مرخصة برقم (١٦٥)

بتاريخ ٢٢/٠٣/١٤٢١ هـ

المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي
National Center for
Non-Profit Sector



سياسة الحوكمة والالتزام

جمعية البر الخيرية بالمحولة

المقدمة

انطلاقاً من حرص جمعية البر الخيرية بالمخوة على ترسيخ مبادئ العمل المؤسسي وتعزيز الشفافية والمساءلة، فقد تم إعداد هذه السياسة لتكون إطاراً تنظيمياً يحكم أعمال الجمعية ويضمن التزامها بأفضل ممارسات الحوكمة المعتمدة في القطاع غير الربحي.

وتأتي هذه السياسة انسجاماً مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وبما يتوافق مع متطلبات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء، وتعزيز النزاهة، وتحقيق الاستدامة المالية والإدارية.

كما تهدف هذه السياسة إلى تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة منسوبي الجمعية، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح، بما يضمن اتخاذ القرارات بطريقة عادلة وشفافة، ويحد من تعارض المصالح، ويعزز ثقة أصحاب المصلحة من مستفيدين وداعمين وجهات إشرافية.

وتؤكد الجمعية من خلال هذه السياسة التزامها بتطبيق أعلى معايير الرقابة والامتثال، والعمل على تطوير بيئة تنظيمية قائمة على الكفاءة والمساءلة، بما يحقق رسالتها في خدمة المجتمع وفق أسس مهنية ومنهجية واضحة

الأهداف

تهدف هذه السياسة في جمعية البر الخيرية بالمخوة إلى تحقيق ما يلي:

1. تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة

من خلال تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن الشفافية، والمسؤولية، والمساءلة في جميع أعمال الجمعية.

2. ضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح

والتقيد بكافة التعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية، وعلى رأسها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

3. رفع كفاءة الأداء المؤسسي

عبر تنظيم الإجراءات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح، بما يسهم في تحسين جودة العمل.

4. تعزيز النزاهة ومنع الفساد

من خلال وضع ضوابط تحد من تعارض المصالح، وتمنع أي ممارسات غير نظامية.

5. حماية أصول الجمعية ومكتسباتها

و ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.

6. تعزيز الثقة مع أصحاب المصلحة

من مستفيدين وداعمين وجهات إشرافية، عبر الالتزام بالشفافية والإفصاح.

7. إدارة المخاطر بفعالية

من خلال تحديد المخاطر المحتملة ووضع آليات للتعامل معها وتقليل أثارها.

8. دعم الاستدامة المالية والإدارية

بما يضمن استمرارية أعمال الجمعية وتحقيق أهدافها التنموية

نطاق التطبيق

تُطبق أحكام هذه السياسة في جمعية البر الخيرية بالمخوة على جميع منسوبي الجمعية، وكل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأعمالها، وتشمل على وجه الخصوص ما يلي:

1. مجلس الإدارة

ويلتزم بوضع السياسات العامة، والإشراف على تطبيق مبادئ الحوكمة، وضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح.

2. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

مثل لجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والمكافآت، وغيرها من اللجان التي يتم تشكيلها، وتكون مسؤولة عن دعم المجلس في أداء مهامه الرقابية والتنظيمية.

3. الإدارة التنفيذية

وتشمل المدير التنفيذي وكافة الإدارات والأقسام، وتلتزم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة وتحقيق أهداف الجمعية.

4. الموظفون

ويلتزمون بتطبيق ما ورد في هذه السياسة ضمن مهامهم اليومية، والتقيّد بالأنظمة والتعليمات.

5. المتطوعون

ويلتزمون بالضوابط والتعليمات المنظمة لأعمال التطوع داخل الجمعية.

6. المتعاقدون والاستشاريون

ممن تربطهم علاقة تعاقدية مع الجمعية، ويجب عليهم الالتزام ببند هذه السياسة فيما يتعلق بأعمالهم.

7. أصحاب المصلحة

بالقدر الذي ينطبق عليهم من أحكام هذه السياسة، بما يشمل المستفيدين والداعمين والجهات ذات العلاقة

مبادئ الحوكمة

تلتزم جمعية البر الخيرية بالمخوة بتطبيق مجموعة من مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تشكل الأساس في جميع أعمالها وقراراتها، وذلك على النحو التالي:

1. الشفافية

تلتزم الجمعية بالإفصاح الواضح والدقيق عن جميع المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأعمالها، بما يضمن وضوح الرؤية لأصحاب المصلحة، وذلك من خلال:

- نشر التقارير السنوية التي تشمل الإنجازات والقوائم المالية.
- الإفصاح عن مصادر التمويل وأوجه الصرف.
- توثيق القرارات الإدارية والمالية.
- إتاحة المعلومات للجهات ذات العلاقة وفق الأنظمة.

2. المساءلة

تخضع جميع مستويات العمل في الجمعية لمبدأ المساءلة، بما يضمن تحمل المسؤولية عن القرارات والإجراءات، وذلك من خلال:

- تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات.
- متابعة الأداء وقياسه بشكل دوري.
- تطبيق الإجراءات التأديبية عند المخالفات.
- خضوع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمراجعة والتقييم.

3. العدالة

تحرص الجمعية على تحقيق العدالة في التعامل مع جميع الأطراف دون تمييز، وذلك عبر:

- تطبيق معايير واضحة وموحدة لاختيار المستفيدين.
- المساواة بين الموظفين في الحقوق والواجبات.
- اتخاذ القرارات بناءً على أسس موضوعية.

4. الاستقلالية

تلتزم الجمعية بضمان استقلالية قراراتها بما يحقق المصلحة العامة، وذلك من خلال:

- منع التأثيرات الشخصية أو الخارجية على القرارات.
- إدارة حالات تعارض المصالح بشكل مهني.
- التزام أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي مصالح شخصية.

5. المسؤولية

تتحمل الجمعية مسؤولياتها تجاه المجتمع وأصحاب المصلحة، وتسعى لتحقيق أهدافها بكفاءة، وذلك من خلال:

- الالتزام برسالة الجمعية وأهدافها.
- الاستخدام الأمثل للموارد.
- تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.

6. الكفاءة والفعالية

تعمل الجمعية على تحقيق أفضل النتائج بأقل الموارد الممكنة، وذلك عبر:

- تطوير الإجراءات وتحسين الأداء.
- استخدام التقنيات الحديثة في العمل.
- رفع كفاءة الكوادر البشرية.

7. الالتزام

تلتزم الجمعية بجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة، وعلى رأسها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وذلك من خلال:

- تطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة.
- متابعة التحديثات النظامية.
- تدريب منسوبي الجمعية على متطلبات الالتزام

الهيكل الحوكمي

تعتمد جمعية البر الخيرية بالمخوة هيكلًا حوكميًا يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات، ويعزز الرقابة والفعالية في اتخاذ القرار، ويتكون من المستويات التالية:

أولاً: مجلس الإدارة

يُعد مجلس الإدارة السلطة العليا في الجمعية، ويتولى الإشراف العام على أعمالها، وتتمثل مسؤولياته في:

- اعتماد السياسات واللوائح التنظيمية، بما في ذلك سياسة الحوكمة والالتزام.
- إقرار الخطة الاستراتيجية والأهداف العامة للجمعية.
- اعتماد الميزانية السنوية والقوائم المالية.
- متابعة أداء الإدارة التنفيذية وتقييمها.
- ضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة، وعلى رأسها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- تشكيل اللجان المنبثقة وتحديد صلاحياتها.
- تعيين المدير التنفيذي واعتماد صلاحياته.

ثانياً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يشكل مجلس الإدارة لجاناً متخصصة لدعمه في أداء مهامه، ومن أبرزها:

1. لجنة التدقيق

وتتولى المهام التالية:

- مراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها.
- الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية.
- متابعة أعمال المراجعة الداخلية والخارجية.
- التحقق من الالتزام بالأنظمة والسياسات.

2. لجنة الترشيحات والمكافآت

وتتولى:

- ترشيح أعضاء مجلس الإدارة واللجان.
- تقييم أداء المجلس وأعضائه.
- وضع سياسات المكافآت والحوافز.

3. لجان أخرى (عند الحاجة)

مثل:

- لجنة الاستثمار
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة تنمية الموارد المالية

ثالثاً: الإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية إدارة العمليات اليومية للجمعية، برئاسة المدير التنفيذي، وتشمل مسؤولياتها:

- تنفيذ السياسات واللوائح المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد الخطط التشغيلية والبرامج والمشاريع.
- إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة.
- إعداد التقارير الدورية ورفعها لمجلس الإدارة.
- ضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات.

رابعاً: خطوط الصلاحيات والتفويض

- يتم تحديد الصلاحيات وفق هيكل تنظيمي معتمد.
- تعتمد مصفوفة تفويض الصلاحيات
- الفصل بين الصلاحيات (اعتماد - تنفيذ - مراجعة) لضمان الرقابة.

خامساً: العلاقة بين الجهات

- تقوم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الفصل بين الإشراف والتنفيذ.
- تلتزم الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات المجلس ورفع التقارير الدورية.
- تعمل اللجان كجهات داعمة ورقابية لمجلس الإدارة

الالتزام النظامي

تلتزم جمعية البر الخيرية بالمخوة بالامتثال الكامل لجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة بأعمالها، بما يضمن سلامة الإجراءات، وتعزيز النزاهة، وتقليل المخاطر القانونية والإدارية، وذلك وفق ما يلي:

أولاً: الالتزام بالأنظمة واللوائح

- الالتزام بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولوائحه التنفيذية.
- التقيد بجميع التعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية، وعلى رأسها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- متابعة التحديثات النظامية بشكل مستمر والعمل على تطبيقها.
- ضمان توافق جميع السياسات الداخلية مع الأنظمة المعمول بها.

ثانياً: الالتزام المالي والمحاسبي

- تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- إعداد القوائم المالية بشكل دوري ودقيق.
- توثيق جميع العمليات المالية بسجلات رسمية معتمدة.
- الفصل بين الصلاحيات المالية (اعتماد - صرف - مراجعة).
- الالتزام بالميزانية المعتمدة وعدم تجاوزها إلا بموافقة رسمية.

ثالثاً: الالتزام الإداري

- تطبيق لوائح الموارد البشرية المعتمدة.
- الالتزام بالعقود الوظيفية والأنظمة العمالية.
- تنظيم العمل وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.
- الالتزام بساعات العمل والضوابط الإدارية.

رابعاً: الالتزام التعاقدى

- الالتزام بكافة العقود والاتفاقيات المبرمة مع الجهات الأخرى.
- مراجعة العقود قبل توقيعها من الجهات المختصة.
- حفظ العقود وتوثيقها بشكل نظامي.

خامساً: الالتزام بالإفصاح والشفافية

- الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية وفق المتطلبات النظامية.
- تزويد الجهات الإشرافية بالتقارير المطلوبة في الوقت المحدد.
- نشر التقارير السنوية لأصحاب المصلحة.

سادساً: مسؤوليات الالتزام

- مجلس الإدارة: الإشراف العام على الالتزام واعتماد السياسات.
- الإدارة التنفيذية: تطبيق متطلبات الالتزام ومتابعتها.
- منسوبي الجمعية: الالتزام بكافة الأنظمة والتعليمات.

سابعاً: متابعة الالتزام

- إجراء مراجعات دورية للتأكد من الالتزام.
- رصد المخالفات ومعالجتها بشكل فوري.
- إعداد تقارير دورية عن مستوى الالتزام ورفعها لمجلس الإدارة

إدارة المخاطر

تلتزم جمعية البر الخيرية بالمخوة بتطبيق منهجية فعّالة لإدارة المخاطر بهدف حماية مواردها، وضمان استمرارية أعمالها، وتحقيق أهدافها بكفاءة، وذلك وفق أفضل الممارسات المعتمدة.

أولاً: أهداف إدارة المخاطر

- تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أعمال الجمعية.
- تقليل الآثار السلبية للمخاطر إلى أدنى حد ممكن.
- دعم اتخاذ القرار بناءً على تقييم المخاطر.
- تعزيز الاستقرار المالي والإداري للجمعية.

ثانياً: أنواع المخاطر

تشمل المخاطر التي قد تواجه الجمعية - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

1. المخاطر المالية

مثل: سوء إدارة الأموال، أو الاحتيال، أو ضعف الرقابة المالية.

2. المخاطر التشغيلية

مثل: تعطل الخدمات، أو ضعف الكفاءة التشغيلية، أو نقص الموارد.

3. المخاطر القانونية والتنظيمية

مثل: عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة، وعلى رأسها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

4. مخاطر السمعة

مثل: نشر معلومات غير دقيقة، أو سوء التعامل مع المستفيدين أو الداعمين.

5. المخاطر التقنية

مثل: فقدان البيانات، أو الهجمات الإلكترونية، أو ضعف أنظمة المعلومات.

ثالثاً: منهجية إدارة المخاطر

تعتمد الجمعية الخطوات التالية لإدارة المخاطر:

1. تحديد المخاطر
 - حصر جميع المخاطر المحتملة في مختلف الإدارات.
 - تحديث قائمة المخاطر بشكل دوري.
2. تحليل المخاطر
 - تقييم احتمال حدوث الخطر.
 - قياس تأثيره على الجمعية (مالي، تشغيلي، قانوني).
3. تقييم المخاطر
 - تصنيف المخاطر حسب مستوى الخطورة (عالي - متوسط - منخفض).
4. معالجة المخاطر
 - وضع خطط للتقليل من المخاطر.
 - تحديد إجراءات وقائية وتصحيحية.
5. المتابعة والمراجعة
 - مراقبة المخاطر بشكل مستمر.
 - تحديث الخطط حسب الحاجة.

رابعاً: أدوات إدارة المخاطر

- سجل المخاطر
- مصفوفة تقييم المخاطر (احتمال × تأثير).
- تقارير دورية عن المخاطر.
- خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال.

خامساً: مسؤوليات إدارة المخاطر

- مجلس الإدارة:
 - اعتماد سياسة إدارة المخاطر والإشراف العام عليها.
- الإدارة التنفيذية:
 - تطبيق منهجية إدارة المخاطر ومتابعتها.
- مديرو الإدارات:
 - تحديد المخاطر الخاصة بإداراتهم ورفع التقارير.
- جميع الموظفين:
 - الإبلاغ عن أي مخاطر محتملة

سادساً: التقارير

- إعداد تقارير دورية (ربع سنوية أو نصف سنوية).
- رفع تقارير المخاطر لمجلس الإدارة.
- تضمين المخاطر ضمن التقارير السنوية للجمعية

تعارض المصالح

تلتزم جمعية البر الخيرية بالمخوة بمنع وإدارة حالات تعارض المصالح بما يضمن نزاهة القرارات وتحقيق المصلحة العامة للجمعية

أولاً: مفهوم تعارض المصالح

يُقصد بتعارض المصالح أي حالة يكون فيها مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة لأي من منسوبي الجمعية قد تؤثر أو يُحتمل أن تؤثر على موضوعية قراراته أو أدائه لمهامه.

ثانياً: حالات تعارض المصالح

تشمل حالات تعارض المصالح - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التعاقد مع أقارب أو جهات ذات علاقة شخصية.
- الاستفادة المباشرة أو غير المباشرة من مشاريع الجمعية.
- استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية.
- الجمع بين مهام قد تؤدي إلى تضارب في اتخاذ القرار.

ثالثاً: التزامات منسوبي الجمعية

- الإفصاح الفوري عن أي حالة تعارض مصالح.
- الامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرار المرتبط بالحالة.
- الالتزام بالنزاهة والحيادية في جميع الأعمال.

رابعاً: إجراءات إدارة تعارض المصالح

- توثيق حالات تعارض المصالح في سجل خاص.
- مراجعة الحالات من قبل الإدارة المختصة أو لجنة مختصة.
- اتخاذ القرار المناسب (الموافقة المشروطة أو الرفض).
- رفع الحالات الجوهرية إلى مجلس الإدارة.

خامساً: الإفصاح السنوي

- يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتعبئة نموذج إفصاح سنوي عن تعارض المصالح.

مكافحة الفساد

أولاً: مفهوم الفساد

يقصد بالفساد أي سلوك غير نظامي يهدف إلى تحقيق منفعة شخصية على حساب مصلحة الجمعية، ويشمل ذلك إساءة استخدام السلطة أو الموارد.

ثانياً: أشكال الفساد

تشمل - على سبيل المثال لا الحصر:

- الرشوة
- الاختلاس
- التزوير
- استغلال النفوذ
- إساءة استخدام موارد الجمعية

ثالثاً: إجراءات مكافحة الفساد

- تطبيق مبدأ "عدم التسامح" مع الفساد.
- تعزيز الرقابة الداخلية على جميع العمليات.
- الفصل بين الصلاحيات المالية والإدارية.
- إجراء مراجعات دورية للعمليات.



رابعاً: الإبلاغ عن الفساد

- توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن أي ممارسات مشبوهة.
- ضمان سرية البلاغات.
- حماية المبلغين من أي إجراءات انتقامية.

خامساً: التحقيق والإجراءات

- التحقيق الفوري في أي بلاغ.
- اتخاذ الإجراءات النظامية بحق المخالفين.
- إحالة القضايا للجهات المختصة عند الحاجة.

سادساً: التوعية

- نشر ثقافة النزاهة بين منسوبي الجمعية.
- تنظيم دورات تدريبية حول مكافحة الفساد

جمعية البر الخيرية بالمحولة

الرقابة الداخلية والتدقيق

تلتزم جمعية البر الخيرية بالمخوة بتطبيق نظام رقابة داخلية فعال يهدف إلى حماية أصولها، وضمان سلامة الإجراءات، وتحقيق الكفاءة والامتثال.

أولاً: أهداف الرقابة الداخلية

- ضمان دقة وسلامة العمليات المالية والإدارية.
- حماية أصول الجمعية من الهدر أو الاختلاس.
- التأكد من الالتزام بالأنظمة والسياسات.
- تحسين كفاءة الأداء المؤسسي.

ثانياً: عناصر الرقابة الداخلية

- وجود سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة.
- تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات.
- الفصل بين المهام (تنفيذ - اعتماد - مراجعة).
- وجود نظام تفويض معتمد.
- توثيق جميع العمليات والسجلات.



ثالثاً: المراجعة الداخلية

- تنفيذ مراجعات دورية على العمليات المالية والإدارية.
- تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- رفع تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- متابعة تنفيذ التوصيات التصحيحية.

رابعاً: المراجعة الخارجية

- تعيين مراجع حسابات قانوني معتمد بشكل سنوي.
- مراجعة القوائم المالية وفق المعايير المعتمدة.
- رفع تقرير المراجع الخارجي لمجلس الإدارة.

الإبلاغ عن المخالفات

تحرص جمعية البر الخيرية بالمخوة على توفير بيئة آمنة للإبلاغ عن أي مخالفات أو ممارسات غير نظامية.

أولاً: قنوات الإبلاغ

- البريد الإلكتروني الرسمي للجمعية.
- صندوق الشكاوى والملاحظات.
- نظام إلكتروني مخصص (إن وجد).

ثانياً: حماية المبلغين

- ضمان سرية هوية المبلغ.
- منع أي إجراءات انتقامية.
- التعامل مع البلاغات بجدية وحيادية.

ثالثاً: إجراءات التعامل مع البلاغات

- استلام البلاغ وتوثيقه.
- دراسة البلاغ والتحقق من صحته.
- إجراء التحقيق اللازم.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية أو النظامية.

العقوبات

تطبق جمعية البر الخيرية بالمخوة الإجراءات التأديبية بحق من يخالف هذه السياسة، وذلك وفق الأنظمة المعتمدة.

أنواع العقوبات

- إنذار شفهي أو خطي.
- حسم من الراتب (وفق النظام).
- إيقاف مؤقت عن العمل.
- إنهاء الخدمة.
- إحالة للجهات المختصة في الحالات الجسيمة.

المراجعة والتحديث

- تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري (سنوياً على الأقل).
- يتم تحديثها عند صدور أنظمة أو تعليمات جديدة من الجهات المختصة، وعلى رأسها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- تُعرض التعديلات على مجلس الإدارة لاعتمادها

أقر مجلس إدارة جمعية البر الخيرية بالمخوة

وعليه جرى التوقيع

التوقيع	العمل	الاسم
	رئيس مجلس الإدارة	محمد سعيد محمد العمري
	نائب رئيس مجلس الإدارة	علي جمعان عبدالخبير الغامدي
	عضو مجلس الإدارة	محمد صالح خلف الزهراني
	عضو مجلس الإدارة	أحمد بن مجحود العمري
	عضو مجلس الإدارة	سعيد حسين علي العمري
	عضو مجلس الإدارة	مسفر راشد خلووفه العامري
	عضو مجلس الإدارة	محمد بن علي بن حسن العمري
	عضو مجلس الإدارة	خالد صالح سعيد العمري
	عضو مجلس الإدارة	حسن إبراهيم حسن العمري